



المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

رأي في خبر

بتاريخ: 5 نوفمبر 2019 العدد: 596 المصدر: إنتربرايز (2019-10-30)

مصر تحتل مرتبة متدنية في تقرير العوامل المحركة والمُزعة للاقتصاد



يتعين على مصر العمل على الاستفادة بشكل أفضل من محركات النمو لديها: فمصر ليست في وضع يؤهلها للاستفادة من المحركات التقليدية للتنمية وتسخير القوى المُزعة، وذلك وفقًا للنظرة العامة الواردة في تقرير العوامل المحركة والمزعة الصادر عن بلومبرج. ويقوم التقرير بقياس وتصنيف أداء 114 دولة من حيث القوة العاملة والاستثمار والإنتاجية، وكذلك مدى تكيفها مع الشعبوية والحمائية والأتمتة والرقمنة وتغير المناخ.

الرأي

- يسלט التقرير الضوء على التحديات التي تقترن بالتحول في القوة في الاقتصاد العالمي ويخلص إلى أن الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل في وضع ضعيف للتكيف مع العوامل المزعزعة القادمة، وفي ظل صعوبة اللحاق بالركب، ودون استجابة مبكرة على الصعيدين الوطني والدولي، فإن عدد الاقتصادات التي تنتقل من وضع الدخل المنخفض والدخل المتوسط إلى وضع الدخل المرتفع يمكن أن يقل بشكل أكبر. وكان أداء مصر ضعيفاً في العوامل المحركة للتنمية حيث جاءت في المركز 112 من 114 وسجلت 33.5 درجة، لكنها تمكنت من تحقيق المركز 82 و44.8 درجة في البعد المتعلق بالعوامل المزعزعة.
- في محركات التنمية، سجلت مصر 17.6 و25.7 في الاستثمار والإنتاجية، على التوالي. ومن حيث القدرة على التخفيف من العوامل المزعزعة، سجلت مصر درجة منخفضة بلغت 34 في تسخير ثورة الرقمنة، و34.5 في التعامل مع آثار الشعبوية ولم تحصل على درجة في الأتمتة قط. ومن ناحية أخرى، حصلت مصر على 66.5 في التركيبة السكانية و79.6 في إمكانية اللحاق بالركب، مما يعني أن لدينا قوة عاملة متنامية (ولكن ليس بالضرورة الاستفادة من إمكاناتها بشكل كامل) وقدرة على النمو من خلال التعلم من التكنولوجيا المتقدمة وممارسات الإدارة في العالم المتقدم. وسجلت مصر درجة مرتفعة تبلغ 56.4 في التعامل مع آثار الحمائية التجارية العالمية و54.5 في التعامل مع تغير المناخ.
- قد يعزى انخفاض درجة الإنتاجية إلى ضعف المهارات التعليمية والتقنية، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، وعدم كفاءة الخدمات اللوجستية التجارية والإجراءات البيروقراطية. ومن الضروري وضع سياسات لتحسين مهارات العمل، من خلال تحسين جودة التعليم المهني والتقني، بالإضافة إلى زيادة استقرار الاقتصاد الكلي من خلال الحفاظ على

معدل تضخم منخفض ومستويات مستدامة من الدين، وزيادة الابتكار من خلال تحسين المنافسة بين الشركات، وكذلك تحسين البنية التحتية وتسهيل الإجراءات.

- تدل درجة الاستثمار المنخفضة على أنه لا يزال هناك مجال لمزيد من الجهود لجذب الاستثمار وتخصيصه بشكل فعال، خاصة في الصحة والتعليم من أجل تلبية احتياجات المواطنين وزيادة إنتاجيتهم. ويعد إنشاء بيئة عمل جيدة وتسهيل اللوائح للحصول على تصاريح البناء وتسجيل الممتلكات والتعامل مع حالات الإعسار خطوات ضرورية لجذب المزيد من الاستثمارات وخلق بيئة آمنة للمستثمرين.

- على الرغم من الجهود الحالية، لا يزال أماننا طريق طويل فيما يتعلق بالرقمنة. فعملية الرقمنة تواجه العديد من التحديات التي تشكل مشاكل مزمنة للاقتصاد المصري مثل: البنية التحتية الهشة، والافتقار إلى الوعي التقني من أجل استخدام العمليات الرقمية، ونقص الثقة السائد في المعاملات الإلكترونية، وخدمات الإنترنت البطيئة والمكلفة، بالإضافة إلى ضعف البيئة التشريعية اللازمة لأمن المعلومات. وكل هذه العقبات تعيق عملية الرقمنة، وتهدر الإنتاجية المحتملة الناتجة عن نجاح التحول الرقمي.

وجدير بالذكر:

- يمنح تقرير بلومبرغ درجة إلى بعدين هما: العوامل المحركة (الإنتاجية والاستثمار والقوى العاملة) والعوامل المزعزعة (الحمائية والأتمتة والرقمنة وتغير المناخ والشعبية).
- نظرًا لطبيعة الرقمنة متعددة الأبعاد، أطلق المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤخرًا سلسلة من ورش العمل تحت عنوان "أجندة بحثية تفصيلية لدعم الجهد الحكومي للتحول الرقمي للاقتصاد المصري"، والتي تهدف إلى طرح أسئلة متعلقة بمبادرة الحكومة للرقمنة، والفجوات المحتملة، وكيفية معالجة هذه الفجوات، وكيفية الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى والشركات العملاقة في هذا الصدد.



Share



Share



Tweet



Forward

تقارير أخرى

الأعداد السابقة



تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2018 (c)
جميع الحقوق محفوظة